

أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2002-2016

The impact of determinants of governance on economic growth in Algeria: an empirical study during 2002-2016

دقيش جمال¹، قارة ابراهيم²، مزوري الطيب³

DEKKICHE djamel¹, KARA Ibrahim r², MAZOURI Tayeb³

¹ المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، dekkiche.djamel@yahoo.fr

² المركز الجامعي غليزان (الجزائر)،

³ المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، tayebwto1983@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/08 تاريخ القبول: 2019/04/15 تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

يهدف هذا العمل الى دراسة تأثير مؤشرات الحوكمة والمتمثلة في التصويت والمسؤولية، الاستقرار السياسي، فعالية الحوكمة، النوعية التنظيمية، القاعدة القانونية والسيطرة على الفساد باعتبارها متغيرات مستقلة على الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 عن طريق اجراء دراسة قياسية تحليلية.

توصلت النتائج الى إستقرارية كل من الناتج المحلي ومؤشر النوعية التنظيمية والقاعدة القانونية عند الدرجة 2، كما ان غياب كل من مؤشر النوعية التنظيمية وعدم وجود القاعدة القانونية يؤثر سلبا على الناتج المحلي الخام.

كلمات مفتاحية: مؤشرات الحوكمة، الناتج المحلي الخام، دراسة قياسية

تصنيفات JEL: G3، E01، C01

Abstract:

The purpose of this work is to determine the impact of determinants of governance such as; the voice and accountability, political stability, government effectiveness, regulatory quality, rule of law, control of corruption As independent variables on the growth of GDP in Algeria during the period 2002-2016 by conducting a standard analytical study.

The results showed a negative relationship between the regulatory quality, rule of law on the growth of the GDP.

Keywords: governance indicator, GDP, econometric study

JEL Classification Codes: C01, E01, G3

المؤلف المرسل: دقيش جمال، الإيميل: dekkiche.djamel@yahoo.fr

تمهيد:

تعد الحوكمة من ابرز واهم الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية, وقد تعاطم الاهتمام بهذا الموضوع في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية وخاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة ولافتقارها للرقابة والخبرة والمهارة, بالإضافة إلى نقص الشفافية, حيث أدت هذه الأزمات والانحيارات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة. نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب ان تقوم عليها الوحدات الاقتصادية.

ونظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة, حرصت الكثير من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليل علاقته بالنمو الاقتصادي ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية لذا جاءت هذه الدراسة لتعرض وتحلل مفهوم واهمية ومحددات ومزايا واهداف الحوكمة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

- **إشكالية الدراسة:** من أجل التدقيق والإحاطة أكثر بالموضوع، نحاول صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي: ما هي الاثار التي تحدثها مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2002-2016؟

- **فرضية الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

هناك اثار سلبية وإيجابية لمؤشرات الحوكمة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

- **أهمية الدراسة:** برغم الدراسات العديدة التي تتعلق بمؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر وغيرها من دول العالم، والذي يبين في حد ذاته أهمية هذه الدراسة، فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها في الأهمية البالغة لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في النمو الاقتصادي ومحددات الحوكمة، وهذا من خلال أهمية معرفة العلاقة بينهم في الجزائر ومن ثم معرفة مدى مساهمة تطبيق اليات الحكم الراشد في الجزائر بالمفاهيم والمعايير الغربية، ومعرفة كذلك مدى مساهمة اليات الحكم الراشد في زيادة وتطوير الناتج المحلي الإجمالي.

- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

تحديد أهم مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

تحديد مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي بالجزائر، وذلك خلال الفترة (2002-2016).

- **منهجية الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد أهم مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال الادبيات الاقتصادية، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي بغية التعرف على أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

كما تم تقسيم البحث إلى ثلاث أقسام، حيث نتناول في المحور الاول مفاهيم حول الحوكمة ومؤشراتها وفي المحور الثاني الطريقة المستخدمة في البحث وفي المحور الاخير النتائج ومناقشتها.

1. مفاهيم حول الحوكمة وأهم مؤشراتها:

تعد الحوكمة (governance) من أهم واشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدین الأخيرین وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظراً لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتجدد الإشارة إلى انه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة، حيث يعرفها البعض بأنه " مجموعة من القوانين والقواعد والنظم والمعايير والإجراءات هدفها تنظيم طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والملاك للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في

الأداء "ويعني آخر هي "عبارة عن مجموعة من الحوافز تتبعها إدارة الشركة لزيادة حجم الأرباح لصالح المساهمين"¹.

ونظرا لاختلاف مفهوم الحوكمة بين الجهات المختلفة تتباين المعايير باختلاف اهدافه، فتقرير التنمية الانسانية العربية يركز على المعايير الانسانية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي يركز على المعايير الاساسية والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الادارية، ونظرا لأن المصطلح الحوكمة مرتبط لتطبيقات كل من (Kauffman et al,2004) و(Acemoglu,2009)، في البنك الدولي الذي حدد طرق قياس بستة معايير للحوكمة على مستوى دول العالم، وفي هذا الصدد يقترح Kauffman ستة مؤشرات لقياس الحكم الراشد في قطر ما، تخص أبعاده المختلفة، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (-2.5) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين بصفة إجمالية، وتشمل هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما سميناه بأبعاد الحوكمة وهي سوف نستخدمها في هذه الدراسة، إذ سيقصر ذكرنا على هذه المعايير الستة فقط والتي تعتبر مبادئ للحوكمة وهي على التوالي² :

البعد السياسي: يمكن التعبير عنه من خلال مؤشري التمثيل والمشاركة وكذا الاستقرار السياسي وغياب العنف، وهما مؤشران يرتبطان ببعضهما ويعزز كلاهما الآخر، من منطلق أن تمثيلا سياسيا حقيقيا ناتجا عن انتخابات شفافة ونزيهة يدعم الاستقرار السياسي ويدفع العنف، وهي عوامل ضرورية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير ومن ثم المساءلة. ويتم قياس البعد السياسي من خلال مؤشرين هما:

المساءلة: **Voice and Accountability** هذا المؤشر يعبر عن مدى

قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحجب الثقة عنهم، فضلا عن حرية التعبير وحرية الإعلام، تشكيل الجمعيات والأحزاب.

الاستقرار السياسي وغياب العنف **Political stability and**

absence of Violence، يعبر هذا المؤشر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو

طائفية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومات بطرق غير دستورية أو بالاستناد إلى العنف و الإرهاب من اجل الاستيلاء الحكم بالقوة.

البعد الاقتصادي: يمكن التعبير عن هذا البعد من خلال مؤشري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم، وهما يرتبطان بشكل أساسي بعمل الحكومة وقدرتها على تنفيذ برامجها وسياساتها والتزامها بوعودها، وكذا توفير الخدمات للمواطنين بأكثر فعالية وجودة. ويتم قياس البعد الاقتصاد من خلال مؤشرين هما:

➤ **فعالية الحكومة: Government Effectiveness**، يسمح هذا المؤشر بقياس جودة الخدمات العمومية، الخدمات المدنية وكذا درجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، كما يعتبر عن مدى مصداقية تعهدات الحكومات تجاه السياسات التي تم صياغتها وتنفيذها.

➤ **نوعية التنظيم regulatory quality**: يسمح هذا المؤشر بقياس قدرة الحكومات على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة و تطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية و تنمية القطاع الخاص.

البعد القانوني: هذا البعد يمكن التعبير عنه من خلال مؤشري سيادة القانون و محاربة الفساد، و هما مؤشران يرتبطان ببعضهما البعض، من منطلق أن تطبيق القانون المتعلق بمكافحة الفساد على جميع مكونات المجتمع، بغض النظر عن مناصبهم أو مكانتهم، من شأنه ردع المفسدين و تقليص حجم الفساد في هذا المجتمع. و بالإضافة الى ذلك فهو يعبر عن احترام المواطنين وكذا وضعية الهيئات التي تحكم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية بينهم، كما أنه يعبر عن استقلالية القضاء و أمن المستثمرين. و يتم قياس هذا البعد هو الآخر من خلال مؤشرين اثنين هما:

➤ **سيادة القانون: Rule of law** يسمح هذا المؤشر بقياس مدى ثقة المتعاملين و المواطنين في الالتزام بالقواعد القانونية للمجتمع، من حيث نوعية تنفيذ العقود، حقوق الملكية، المحاكم، الشرطة ، فهو يسمح بالتأكد من حيادية القوانين و كذا من مدى تقييد و التزام المواطنين أو إلزامهم بها.

◀ **مراقبة الرشوة : Control of corruption** يسمح هذا المؤشر مثل ما

تمت الإشارة إليه بقياس مدى أو إمكانية استعمال السلطة العمومية للمصلحة الشخصية، بما في ذلك كل أشكال الدفع الإضافي لأعوان الدولة من قبل رجال الأعمال.

2. العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي :

ضلت نظرية التنمية تبحث في محددات ومصادر النمو الاقتصادي وقد اعتمدت أكثر من الدول النامية برامج انمائية من إملاءات المؤسسات الدولية وذات الصلة بتلك النظريات ، حيث تبرز في هذا الشأن استراتيجية التنمية لـ (Rostow,1960)، إلا أن تباينا قد حصل في النتائج المحققة مئة قبل هذه الاقطار وقد أدى هذا البحث مطلع التسعينيات إلى الحديث عن الاختلافات في أساليب إدارة الموارد العامة.

وفي هذا الإطار ترجع النظرية المؤسسية الجديدة لـ (Acemoglu,2009)، تخلف هذه الجهود إلى دور ونوعية المؤسسات ، حيث أن نوعية المحيط المؤسسي يؤثر بشكل أساسي في نوعية التوافقات بين الافراد، وما بين المؤسسات والمنظمات. وقبل ذلك حاولت بعض الدراسات التجريبية (Kauffman 2010 and 2006, 2005, 2004, 1999, et al., و (Barro,1996) و (Mauro,1995) بحث العلاقة بين درجة التنمية ونوعية المؤسسات من خلال إعداد مجموعة من المؤشرات التي من شأنها التعبير عن نوعية نظام الحوكمة لـ 196 دولة. أما في الأقطار العربية فقد كان الاهتمام بالموضوعين قبل العديد الدراسات، حيث نسجل الدراسة التي قام بها (العبد، 2004) و التي حاول من خلالها توضيح عوامل و آثار النمو الاقتصادي و التنمية في الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية، كما أن هناك دراسة لـ (توفيق، 2005) و التي قدم فيها تحليلا لمبادرة إفريقيا نيباد بشأن العلاقة بين الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا³.

3. بناء النموذج القياسي :

سنحاول في هذا الجزء دراسة مدى تأثير مؤشرات الحوكمة التي تطرقنا إليها في الجانب النظري كمتغيرات مستقلة وهي:

مؤشر التصويت و المسؤولية VA

مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف PV

مؤشر فاعلية الحوكمة GE

مؤشر النوعية التنظيمية RQ

مؤشر القاعدة القانونية RL

مؤشر السيطرة على الفساد CC

بالاضافة الى المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الخام PIB وذلك خلال الفترة 2002-2016
و يكون النموذج محل الدراسة يكتب بالشكل:

$$PIB=f(VA, pv, GE, RQ, RL, CC)$$

ولتحقيق هذا المبتغى تم استخدام طريقة نموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ الذي يعتمد على ما يلي⁴

اختبار استقرارية السلاسل (اختبار ديكي فولر الموسع)

اختبار العلاقة السببية لجرانجر Granger causalité test

اختبار الانحدار المتعدد

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

4. نتائج الدراسة :

1.4. التحليل الوصفي للمتغيرات

يهدف اجراء التحليل الوصفي للمتغيرات لدراسة الاختبارات الاحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة
مثل حساب المتوسط و الوسيط و المنوال و كذا اختبار التوزيع الطبيعي لها من خلال احصائية معامل
التناظر و معامل التفلطح و كذا احتمالية Jarque-bara، من خلال الشكل التالي:

من خلال نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات يتضح ما يلي:

اعلى قيمة لمؤشر GE هي -0.47 و اقل قيمة هي -0.63، كما ان متوسط القيم

الاجمالية يساوي -0.54، بالنسبة لقيمة معامل التفلطح SKEWNESS و معامل التناظر

KURTOSIS تشير الى ان المتغير GE يتبع التوزيع الطبيعي ، بالاضافة الى ان احتمالية

$$\text{Jarque-bera}=0.62>0.05$$

اعلى قيمة لمؤشر CC هي -0.47 و اقل قيمة هي -0.88، كما ان متوسط

القيم الاجمالية يساوي -0.59، بالنسبة لقيمة معامل التفلطح SKEWNESS و معامل

التناظر KURTOSIS تشير الى ان المتغير CC يتبع التوزيع الطبيعي ، بالاضافة الى ان

$$\text{Jarque-bera}=0.15>0.05$$

اعلى قيمة للمتغير التابع PIB هي -0.11 و اقل قيمة هي -0.19- كما ان

متوسط القيم الاجمالية يساوي -0.146، بالنسبة لقيمة معامل التفلطح SKEWNESS

و معامل التناظر KURTOSIS تشير الى ان المتغير التابع PIB يتبع التوزيع الطبيعي ،

$$\text{Jarque-bera}=0.81>0.05$$

اعلى قيمة لمؤشر PV هي -0.92 و اقل قيمة هي -1.75، كما ان متوسط القيم

الاجمالية يساوي -1.26، بالنسبة لقيمة معامل التفلطح SKEWNESS و معامل التناظر

KURTOSIS تشير الى ان المتغير CC يتبع التوزيع الطبيعي، بالاضافة الى ان احتمالية

$$\text{Jarque-bera}=0.29>0.05$$

الجدول 01: التحليل الوصفي للمتغيرات

	PIB	CC	GE	PV	RL	RQ	VA
Mean	-0.146000	-0.597333	-0.541333	-1.260000	-0.742667	-0.895333	-0.928000
Median	-0.150000	-0.580000	-0.540000	-1.200000	-0.770000	-1.070000	-0.920000
Maximum	-0.110000	-0.470000	-0.470000	-0.920000	-0.590000	-0.380000	-0.720000
Minimum	-0.190000	-0.880000	-0.630000	-1.750000	-0.870000	-1.280000	-1.080000
Std. Dev.	0.023845	0.108329	0.052897	0.209898	0.081545	0.326450	0.103662
Skewness	-0.133502	-1.117501	-0.036601	-0.937069	0.434837	0.254321	0.362022
Kurtosis	2.235663	4.012381	1.785194	3.632464	2.361549	1.325690	2.190706
Jarque-Bera	0.409689	3.762591	0.925695	2.445252	0.727470	1.913769	0.736998
Probability	0.814774	0.152393	0.629489	0.294456	0.695075	0.384088	0.691772
Sum	-2.190000	-8.960000	-8.120000	-18.90000	-11.14000	-13.43000	-13.92000
Sum Sq. Dev.	0.007960	0.164293	0.039173	0.616800	0.093093	1.491973	0.150440
Observations	15	15	15	15	15	15	15

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق و مخرجات Eviews9

4-2- مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

تهدف مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الى دراسة مدى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات فيما بينها من خلال دراسة مصفوفة variace-covariance كما يوضحه الجدول الثاني.

الجدول 02: مصفوفة الارتباط الخطي

VA	RQ	RL	PV	GE	CC	PIB	
0,38205	-0,83772	-0,83620	0,51873	0,46203	0,36348	1,00000	PIB
0,29775	-0,22454	-0,30945	0,65077	0,52291	1,00000	0,36348	CC
0,59218	-0,25882	-0,43752	0,53668	1,00000	0,52291	0,46203	GE
0,59928	-0,16537	-0,66383	1,00000	0,53668	0,65077	0,51873	PV
-0,26103	0,64448	1,00000	-0,66383	-0,43752	-0,30945	-0,83620	RL
-0,00416	1,00000	0,64448	-0,16537	-0,25882	-0,22454	-0,83772	RQ
1,00000	-0,00416	-0,26103	0,59928	0,59218	0,29775	0,38205	VA

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق و مخرجات Eviews9
من خلال نتائج الجدول يتضح غياب علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، بينما نجد ان كلا من مؤشر القاعدة القانونية RL ومؤشر النوعية التنظيمية يرتبط بالمتغير التابع بنسبة تقريبا 83% بعلاقة عكسية.

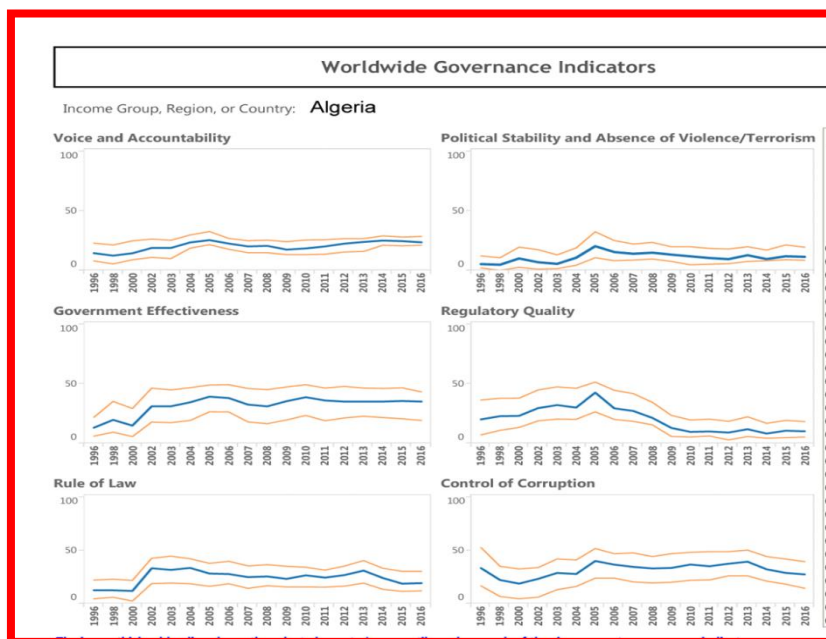
4-3- التمثيل البياني للمتغيرات

تشير مؤشرات الحوكمة في الجزائر الى غياب او ضعف مؤشرات خاصة فيما يتعلق بالمشرات التي ذكرناها سابقا، فالمتوسط العام لفعالية للحوكمة GE يتراوح بين -0.60 سنة 2002 و -0.54 سنة 2016 وهذه القيم السلبية تدخل في اطار ما يسمى بالحوكمة السلبية، كما يوضحه الشكل 1.

● المؤشرات الاخرى كالنوعية القانونية RL و النوعية التنظيمية RQ شهدت هي الاخرى قيم سالبة خلال طول الفترة و هو ما يطرح علامات استفهام في هذا المجال.

● مؤشر السيطرة على الفساد CC يشير الى الحالة الكارثية التي تعرفها الادرات و المؤسسات العمومية من محسوبية و فساد في التسيير و هذا ما تعكسه الارقام المقدمة حيث سجلت سنة 2004 قيمة -0.68 و -0.59 سنة 2008 بالاضافة الى -0.69 سنة 2016 .

الشكل 01: مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016



المصدر: من الموقع <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>

4.4. اختبار استقرارية السلاسل (اختبار ديكي فولر الموسع)

بعد اجراء اختبار ديكي فولر الموسع تم الوصول الى النتائج التالية كما يوضحه الجدول (2)

من خلال نتائج الجدول يتبين ما يلي:

- الناتج المحلي الخام pib غير مستقرة عند المستوى وغير مستقرة عند الفرق الاول بالنظر الى القيم الجدولية t-stat اقل من القيم المحسوبة بالاضافة الى ان الاحتمالية prob(pib) عند المستوى والفروقات الاولى عند الثابت C و الثابت والزمن C+TREND اكبر من 5%، بينما عند الفرق الثاني نجد ان $t-stat = -1.97 < -5.46$ بالاضافة الى ان الاحتمالية $prob(pib) = 0.0001 < 0.05$
- مؤشر السيطرة على الفساد CC غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الاول بالنظر الى ان قيم t-stat اقل من القيم المحسوبة عند المستوى كما ان احتمالية $prob(cc) > 0.05$ عند المستوى. بينما عند الفرق الاول نجد ان $T-STAT = -1.97 < -4.07$ والاحتمالية

prob(cc)=0.0006<0.005 عند عدم وجود القاطع وعند وجود القاطع وعند وجود القاطع والزمن.

الجدول 03: دراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ADF

درجة التكامل	عند الفرق الثاني			عند الفرق الاول			عند المستوى			
	C+T	C	NONE	C+T	C	NONE	C+T	C	NONE	
I(2)	-6,93	-5,23	-5,46	-2,2	-5,06	-1,25	-	1,82	-3,88	النتائج المحلي الخام PIB
I(1)				-4,5	-3,82	-4,07	-2,54	-3,5	-1,03	مؤشر السيطرة على الفساد CC
I(0)							-4,15	-4,15	-0,34	مؤشر فاعلية الحكومة GE
I(1)				-3,53	-3,21	-3,22	-2,08	-2,42	-1,11	مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف PV
I(2)				-2,72	-4,37	-4,02	-2,49	-1,53	0,78	مؤشر القاعدة القانونية RL
I(2)	-5,93	-6,02	-6,33	-2,86	-2,31	-2,71	-3,94	-0,75	0,92	مؤشر النوعية التنظيمية RQ
I(1)				-3,04	-3,14	-3,22	-2,09	-2,2	-0,61	مؤشر التصويت والمسؤولية VA
	-4,10	-3,14	-1,97	-3,93	-3,11	-1,97	-3,93	-3,17	-1,97	t-stat
	0,0011	0,0022	0,0001	0,44	0,0019	0,18	0,85	0,99	0,0009	prob(PIB)
				0,0177	0,0148	0,0006	0,3	0,0245	0,25	prob(CC)
							0,0306	0,0085	0,53	prob(GE)
				0,0781	0,0425	0,0037	0,5	0,15	0,22	prob(PV)
				0,25	0,0059	0,0007	0,32	0,48	0,87	prob(RL)
	0,0028	0,0005	0,000	0,2	0,18	0,0108	0,0495	0,8	0,89	prob(RQ)
				0,15	0,048	0,0037	0,5	0,21	0,43	prob(VA)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق و مخرجات Eviews9

- مؤشر فاعلية الحكومة GE مستقر عند المستوى level لان $-3.5 < -3.17 = t\text{-stat}$ بالاضافة الى الاحتمالية عند 5% تساوي 0.0085 اقل من 0.05
- مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف PV غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الاول بالنظر الى ان قيم $t\text{-stat}$ اقل من القيم المحسوبة عند المستوى كما ان احتمالية $prob(PV) > 0.05$ عند المستوى. بينما عند الفرق الاول نجد ان $T\text{-STAT} = -1.97 < -3.22$ والاحتمالية $prob(cc) = 0.0037 < 0.005$ عند عدم وجود القاطع وعند وجود القاطع وعند وجود القاطع والزمن
- مؤشر القاعدة القانونية RL غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الاول بالنظر الى ان قيم $t\text{-stat}$ اقل من القيم المحسوبة عند المستوى كما ان احتمالية $prob(RL) > 0.05$ عند المستوى.

بينما عند الفرق الاول نجد ان $T-STAT = -1.97 < -4.02$ والاحتمالية $prob(cc) = 0.0037 < 0.0007$ عند عدم وجود القاطع وعند وجود القاطع وعند وجود القاطع والزمن

● مؤشر النوعية التنظيمية RQ غير مستقرة عند المستوى وغير مستقرة عند الفرق الاول بالنظر الى القيم الجدولية t-stat اقل من القيم المحسوبة بالاضافة الى ان الاحتمالية $prob(RQ)$ عند المستوى والفروق الاولى عند الثابت C و الثابت والزمن C+TREND اكبر من 5%، بينما عند الفرق الثاني نجد ان $t-stat = -1.97 < -6.33$ بالاضافة الى ان الاحتمالية $prob(pib) = 0.0000 < 0.05$

● مؤشر التصويت و المسؤولية VA غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الاول بالنظر الى ان قيم t-stat اقل من القيم المحسوبة عند المستوى كما ان احتمالية $prob(VA) > 0.05$ عند المستوى. بينما عند الفرق الاول نجد ان $T-STAT = -1.97 < -3.22$ والاحتمالية $prob(VA) = 0.0037 < 0.005$ عند عدم وجود القاطع وعند وجود القاطع وعند وجود القاطع والزمن

بعد اجراء اختبار الاستقرارية يمكن اختصار النتائج في الجدول التالي:

الجدول 04: نتائج اختبار الاستقرارية والتكامل

المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني	درجة التكامل
غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	I(2)
غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	I(1)
مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	I(0)
غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	I(1)
غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	I(2)
غير مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	I(2)
غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	I(1)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق و مخرجات Eviews9

من خلال نتائج الجدول نجد ما يلي:

- الناتج المحلي الخام و مؤشر القاعدة القانونية RL ومؤشر النوعية التنظيمية RQ مستقرة عند الفرق الثاني وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$
- مؤشر السيطرة على الفساد CC و مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف PV و مؤشر التصويت و المسؤولية VA مستقرة عند الفرق الاول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$
- مؤشر فاعلية الحوكمة GE مستقرة عند المستوى وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$

5.4 اختبار العلاقة السببية لجرانجر Granger causality test

قبل اجراء اختبار الانحدار المتعدد، لابد من التأكد من وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة و الناتج المحلي الخام، ومن اجل تحقيق ذلك نقوم باجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة. حيث ينص هذا الاختبار على فرض فرضية العدم H_0 (x لا يسبب y) اذا كانت الاحتمالية اقل من 5.0% و عندها نقبل الفرضية البديلة H_1 و التي تنص على ان x يسبب y، وبالنظر الى نتائج اختبار الاستقرار فاننا نأخذ المتغيرات المستقرة بنفس الدرجة، اي التي لها درجة تكامل موحدة مع المتغير التابع و سنقتصر في هذه الحالة على المتغير التابع (PIB) والمتغيرات المستقلة (مؤشر القاعدة القانونية RL ومؤشر النوعية التنظيمية RQ) و الجدول يبين نتائج اختبار السببية:

الجدول 05: نتائج اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/23/18 Time: 21:22			
Sample: 2002 2016			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RL does not Granger Cause PIB	13	3.29560	0.0904
PIB does not Granger Cause RL		2.58040	0.1365
RQ does not Granger Cause PIB	13	0.74176	0.5064
PIB does not Granger Cause RQ		1.40753	0.2994
RQ does not Granger Cause RL	13	0.80417	0.4806
RL does not Granger Cause RQ		1.89981	0.2113

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق و مخرجات Eviews9

بناءً على نتائج اختبار السببية واستناداً إلى احتمالية prob فإنه لا توجد علاقة سببية بين متغيرات النموذج لأن $prob > 0.05$

4-6- اختبار الانحدار المتعدد

بعد التأكد من أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي. نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي الذي يدرس أثر مؤشرات الحوكمة على القطاع الصناعي بواسطة طريقة المربعات الصغرى، حيث سنجري العديد من الاختبارات كاختبار ستودنت t-stat واختبار فيشر Fisher، بالإضافة إلى دراسة ارتباط الأخطاء عن طريق اختبار DW و النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 06: نموذج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 10/24/18 Time: 23:27				
Sample: 2002 2016				
Included observations: 15				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RL	-0.145949	0.047618	-3.065005	0.0098
RQ	-0.036147	0.011895	-3.038959	0.0103
C	-0.286755	0.029518	-9.714674	0.0000
R-squared	0.822338	Mean dependent var		-0.146000
Adjusted R-squared	0.792728	S.D. dependent var		0.023845
S.E. of regression	0.010856	Akaike info criterion		-6.031373
Sum squared resid	0.001414	Schwarz criterion		-5.889763
Log likelihood	48.23529	Hannan-Quinn criter.		-6.032881
F-statistic	27.77202	Durbin-Watson stat		0.867588
Prob(F-statistic)	0.000031			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق و مخرجات Eviews9

من خلال نتائج الجدول نلاحظ:

مؤشرات النوعية التنظيمية RQ والقاعدة القانونية RL لها معنوية عند 5% وسالبة في الإشارة مما يدل على أن غياب القاعدة القانونية له أثر سلبي على نمو الناتج المحلي الخام كما أن غياب قاعدة

قانونية و تشريعية والتي من شأنها ان تسهل عملية الاستثمار وبالتالي تدفق رؤوس الاموال داخل الوطن من شأنها ان تعزل عملية النمو.

لقد تم الاقتصار على المتغيرين: القاعدة القانونية RL والنوعية التنظيمية RQ بالنظر الى ان

هذه المتغيرات مستقرة من نفس درجة استقرار المتغير التابع PIB عند $I(2)$

معامل الارتباط $R^2=0.82$ مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 82%

احتمالية فيشر prob-fisher=0.0000 تدل على ان النموذج له معنوية اجمالية.

قيمة معامل ارتباط الاخطاء dw=0.86 تدل على وجود ارتباط موجب بين الاخطاء.

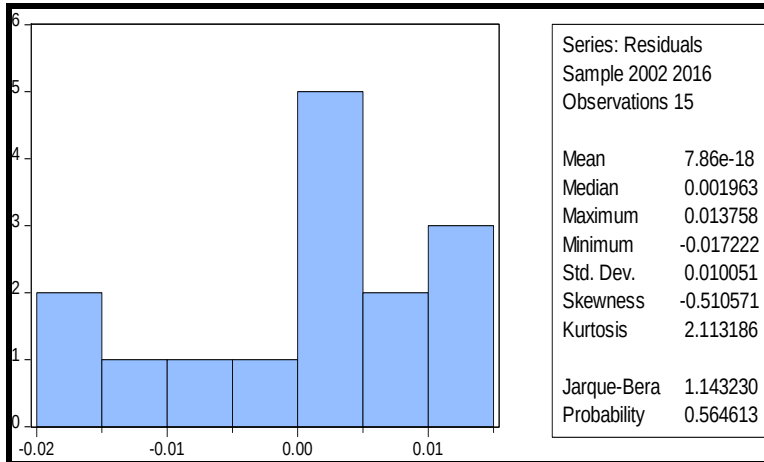
4-7- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج

يهدف هذا الاختبار الى دراسة ومعرفة طبيعة بواقي النموذج والنتائج موضحة في الشكل التالي:

من خلال احصائية معامل التناظر skewness=-0.51 ومعامل التفلطح kurtosis=2.11

بالاضافة الى احتمالية $\text{prob}(\text{jarque-bera})=0.56 > 0.05$ فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

الشكل 02: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق و مخرجات Eviews9

الخاتمة

لم يعد اهتمام الاقتصاديين ينصب على العوامل المساهمة في النمو من العمل ورأس المال، بل تطور الى دراسة البعد المؤسساتي وخاصة الحوكمة او الحكم الراشد. خاصة بعد فشل السياسات الحكومية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. فانه بات من الضروري اعادة النظر في طبيعة المؤشرات المساهمة في ترسيخ سياسة الحكم الراشد من خلال : مؤشر التصويت و المسؤولية VA، مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف PV، مؤشر فاعلية الحوكمة GE، مؤشر النوعية التنظيمية RQ، مؤشر القاعدة القانونية RL و مؤشر السيطرة على الفساد CC.

وبينت النتائج من خلال هذا البحث ما يلي:

نتائج البحث

جميع مؤشرات الحوكمة سالبة في الاشارة في حالة الاقتصاد الجزائري مما يعني التأثير السلبي وغياب الحكم الراشد في الجزائر والذي يؤثر سلبا على الاداء الاقتصادي في جميع المجالات.

هناك علاقة عكسية ومعنوية بين كل من مؤشرات النوعية التنظيمية RQ والقاعدة القانونية RL لها معنوية عند 5% وسالبة في الاشارة مما يدل على ان غياب القاعدة القانونية له اثر سلبي على نمو الناتج المحلي الخام كما ان غياب قاعدة قانونية و تشريعية والتي من شأنها ان تسهل عملية الاستثمار وبالتالي تدفق رؤوس الاموال داخل الوطن من شأنها ان تعوق عملية النمو.

غياب علاقة سببية بين متغيرات النموذج في المدى القصير.

من خلال مصفوفة الارتباط، تبين ان كل من مؤشري النوعية التنظيمية RQ والقاعدة القانونية RL لها ارتباط اعلى مع الناتج المحلي الخام مقارنة مع المؤشرات الاخرى مما يدل على اهمية هذين المؤشرين في نمو الناتج المحلي في حالة الاقتصاد الجزائري.

المقترحات والتوصيات

انشاء مؤسسات الحوكمة الاقتصادية المناسبة و تهيئة الادارات لمراقبة الانشطة داخل المؤسسة.

العمل على تحسين الكفاءات و اليد العاملة المؤهلة

العمل على سن قوانين صارمة لمحاربة الفساد الاداري

الهوامش والمراجع:

¹ عبد الله عبد اللطيف عبد الله محمد، دراسة عن مشكلات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على القيد والتداول في سوق الأوراق المالية (مبدأ الإفصاح والشفافية) .
² أنظر كل من :

-عبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية : دراسة حالة الدول العربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن بعنوان : النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، يومي 19 و 21 ديسمبر ، الدوحة، قطر، ص06.
-العجلوني محمد، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي بعنوان : النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، اسطنبول، تركيا، 2013، ص05.

³ قدي عبد المجيد وعلي بن يحيى عبد القادر، تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الاداء التنموي للأقطار العربية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، 2015، ص02.

المراجع

1. . قريو أسماء، التفاعل بين الحوكمة و محاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الأعمال، أطروحة دكتوراه في العلوم تجارية، جامعة الجزائر، 2015، 2016، ص ص 6، 7.
2. براهيمة كنزة، مرجع سبق ذكره، ص 7. ⁴
3. بن عيسى ريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات و أثرها على الأداء، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، 2012، ص8.
4. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 7.6 ماي 2012، ص 7

5. ماجد إسماعيل أبو حماد، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير

المالية، مذكرة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص18

6. the Norwegian Research Council through the project “**Trade, Growth and Governance**” and from the Norwegian Agency for Development Cooperation, NORAD, **Governance Indicators**, Article of the Norwegian Institute of International Affairs, p 17,18.

7. banque mondiale

الملحق

القيم المعيارية PIB	مؤشرات الحوكمة					المسؤولية التصويت و VA	المسؤولية التصويت و VA
	السيطرة على الفساد CC	القاعدة القانونية RL	النوعية التنظيمية RQ	فعالية الحوكمة GE	الاستقرار السياسي و غياب العنف PV		
-0.19	-0.88	-0.63	-0.58	-0.6	-1.63	-1.04	2002
-0.18	-0.69	-0.59	-0.52	-0.61	-1.75	-1.08	2003
-0.17	-0.68	-0.62	-0.54	-0.57	-1.36	-0.8	2004
-0.16	-0.48	-0.75	-0.38	-0.47	-0.92	-0.72	2005
-0.16	-0.52	-0.71	-0.57	-0.47	-1.13	-0.92	2006
-0.15	-0.56	-0.77	-0.62	-0.57	-1.15	-0.98	2007
-0.15	-0.59	-0.74	-0.79	-0.63	-1.09	-0.98	2008
-0.15	-0.58	-0.79	-1.07	-0.58	-1.2	-1.04	2009
-0.14	-0.52	-0.78	-1.17	-0.48	-1.26	-1.02	2010
-0.14	-0.54	-0.81	-1.19	-0.56	-1.36	-1.00	2011
-0.13	-0.5	-0.77	-1.28	-0.53	-1.33	-0.91	2012
-0.13	-0.47	-0.69	-1.17	-0.53	-1.2	-0.89	2013
-0.12	-0.6	-0.77	-1.17	-0.48	-1.19	-0.82	2014
-0.11	-0.66	-0.87	-1.22	-0.5	-1.09	-0.84	2015
-0.11	-0.69	-0.85	-1.16	-0.54	-1.24	-0.88	2016

المصدر: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>